النفط تعلـن ارتفاع صادراتها إلى ٧٠ مليون برميـل شهرياً وبإيرادات تجاوزت ثمانية مليارات دولار

□ بغداد /متابعة المدى

الوزارة تسعى لرفع معدلات الانتاج

أعلنت وزارة النفط عن ارتفاع صادراتها النفطية لشهر آذار الماضي إلى أكثر من ٧٠ مليون برميل شهرياً بإيرادات تجاوزت ثمانية مليارات دولار، مؤكدة أن تلك الصادرات هي الأعلى منذ عام ١٩٨٠، فيما أشارت إلى أنها بصدد زيادة صادراتها النفطية خلال العام الحالي ٢٠١٢، إلى مليونين و ٦٠٠ ألف برميل .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز، إن البلد حقق ارتفاعاً كبيراً في صادراته النفطية خلال شهر آذار الماضي، حيث بلغت ٧١ مليوناً و٨٢٧ ألف برميل وبمعدل مليونين و٣١٧ ألف برميل يومياً"، مبيناً أن الإيرادات المتحققة عن بيعها للنفط بلغت ثمانية مليارات و ٤٠٠ مليون دولار وبسعر ١١٨ دولاراً للبرميل الواحد.

وأضاف جهاد أن مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر آذار الماضي، من نفط البصرة بلغت ٥٩ مليوناً و٤٢٧ ألف برميل وبمعدل مليون و٩١٧ ألف برميل يومياً"، مشيراً إلى أن الكميات المصدرة من نفط كركوك بلغت ١٢ مليوناً و ٤٠٠ ألف برميل وبمعدل ٤٠٠ ألف برميل يومياً.

وتابع جهاد أن الكميات المذكورة تم تحميلها من قبل الشركات النفطية العالمية التي تحمل مختلف الجنسيات من ميناءي البصرة وخور العمية والميناء العائم على الخليج العربي ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط وبالشاحنات الحوضية إلى الأردن"، لافتاً إلى أن "الوزارة تسعى إلى زيادة صادراتها النفطية إلى مليونين و ٦٠٠ ألف برميل يوميا خلال العام الحالي ٢٠١٢.

واشار الى ان الصادرات ستتضاعف خلال الأشهر المقبلة مع دخول الميناء العائم الثاني إلى الخدمة، لافتا إلى أن الوزارة حققت أعلى معدل في صادراتها النفطية لشهر آذار ومنذ عام ١٩٨٠ على الرغم من سوء الأحوال الجوية في المرافئ الجنوبية إضافة إلى العمليات التخريبية للأنابيب الخاصة بعمليات التصدير التابعة لشركة نفط الشمال فضلاً عن انخفاض الصادرات النفطية من إقليم كردستان إلى ٦٥ ألف برميل يومياً.

وكانت الشركة العامة لتسويق النفط قدأعلنت في (٢٥ شباط ٢٠١٢)، عن مجموع صادرات النفط الخام لشهر شباط التي بلغت أكثر من ٥٨ مليون برميل وبعائدات مالية بلغت نحو ستة مليارات دولار.وبدأ البلد تشغيل المنصة العائمة الجديدة في الثامن من آذار الماضي، وقامت بتحميل أول ناقلة بمليوني برميل من النفط بحلول ١٣ آذار الماضي، لكنها توقفت عن العمل منذ ذلك الحين وأعلنت وزارة النفط في ١٨ من كانون الثاني ٢٠١٢ عن خطة لزيادة إنتاجها النفطي خلال العام الحالي إلى ثلاثة ملايين و ٤٠٠ ألف برميل يومياً وإلى زيادة صادراتها النفطية إلى مليونين و٦٠٠ ألف برميل يومياً.وكانت وزارة النفط قد حذرت، في ١٣ آذار الماضي، من خسائر كبيرة في الخزينة العامة للدولة بسبب تقليص إقليم كردستان صادراته النفطية، ولفتت إلى أن حكومة الإقليم تصدر حالياً ٦٥ ألف برميل يومياً، مطالبة إياها بالوفاء بالتزاماتها التي قطعها بشأن تصدير ١٧٥ ألف برميل يومياً والتي وضعت على أساسها الموازنة العامة للبلاد لعام ٢٠١٢.ووقع البلد خلال العام ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني وتركزت تلك العقود في غالبيتها على حقول الجنوب.

يذكر أن العراق يعاني من قدم منشآته النفطية، وينتج حالياً نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام يومياً، وتصدر عن طريق البصرة فيما تصدر الكمية المتبقية عن طريق المنفذ الشمالي.

الآفـاق الاقتصادية في قـرارات قمة بغداد

□ عامرة البلداوي

لقد استرسل العرب على مدى عقود في تغذية الجانب السياسي وتمديده على حساب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ... وفي منطقة كالتي نعيشها بموقعها الجغرافي وتحدياتها والتغييرات الاقليمية المحيطة بها وانعكاسات هذه التغييرات على المجتمع العربي الذي بات يرفض الشعارات ويتوق الى التغيير الذي يجني ثماره فردا واسرة ومجتمعا .

اقول في منطقتنا العربية التي تتناسب فيها حجم الثروات طرديا مع حجم البطالة والمجاعات والفقر كان يجدر ان تكون القمة العربية قمة لنمو التعاون الاقتصادي ولجعل العلاقات التجارية البينية على اعلى مستواها ، فمن المؤسف ان تحتضن البلدان العربية اكبر الثروات النفطية والموارد المعدنية و الثروات الزراعية والمائية ، في حين تعاني بعض تلك الدول العربية من المجاعات والفقر وازمات السكن والبطالة وغيرها مما طالبت به الشعوب العربية واستطاعت اسقاط العديد من الانظمة والقائمة مازالت مستمرة .

شكلت الفقرات ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي ١٠ ٪ فقط من اعلان بغداد المؤلف من ٤٩ فقرة واقتصرت الفقرات الخمس التي اهتمت بالجانب الاقتصادي على الاستثمار والتجارة البينية وتشجيع القطاع الخاص ، تشجيع انشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية وتشجيع الاستثمار في الطاقة ،وتشجيع اقامة اتحاد كمركي عربي ، توجيه مسارات التنمية لتكون اكثر ارتباطا بالفقراء والشباب والمرأة واكثر استجابة لاحتياجاتهم ،الإعداد لقمة تنموية في ٢٠١٣ تأخذ على عاتقها متابعة تنفيذ القمم الاقتصادية التي عقدت عام ٢٠٠٩ في الكويت و ٢٠١٠ في شرم الشيخ.وقد كان اجتماع وزراء المال والاقتصاد الذي سبق اجتماع القمة قد هيأ للفقرات التي اضيفت الى اعلان بغداد حيث اعلن من خلاله عن ٣ ستراتيجيات اقتصادية هي الستراتيجية في مجال السياحة والتي لم يشر اعلان بغداد اليها ماعدا الفقرة ٤٥ التي رحبت بأعتبار مسقط عاصمة للسياحة العربية عام ٢٠١٢ والتي تعتبر المنطلق العربي للعمل المشترك في مجال السياحة ، ذلك العصب الحيوي الذي يخفف الحدود البينية بين دول المنطقة ويجعلها اكثر ارتباطا وانسجاما من خلال المصالح المشتركة التي ستخلقها منظومة السياحة المتبادلة ومايتبعها من خدمات وتسهيلات تساعد في توفير فرص عمل وتعليم وخبرات وامكانيات للمواطن العربي وعليه فقد كان من المؤمل ان يتضمن الاعلان فقرة تعبر عن الاهتمام بهذا المرفق الذي يمثل شريان الاقتصاد لعدد كبير من الدول العربية .

وقد اشارت الفقرة ٤٢ من اعلان بغداد الى ستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية (والتي اعلن عنها في اجتماع وزراء الاقتصاد) لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة بضمان حصص عادلة للدول المتشاطئة مما يضمن حلولا لأزمات المياه في العديد من بلدان المنطقة والتي باتت تهدد الاستقرار والامن والحياة .. فأزمة المياه في العراق مع الدول المجاورة والاقليمية (العراق / سوريا ، ايران ، تركيا) ، وازمة مشابهة لمصر مع دول حوض النيل الافريقية (مصر / السودان ، اثيوبيا) ، شحة المياه ومشاكل نهر الاردن والليطاني في لبنان و الاردن وفلسطين ومشاكلها مع الاحتلال الاسرائيلي فمن المهم معرفة تفاصيل تلك الستراتيجية وان يصار الى وضع الخطوط العريضة لتنفيذها وعلى العراق الذي سيبقى رئيسا للقمة لمدة عام ان يتابع التنفيذ فهو اول المعنيين والمستفيدين من نتائجها ، اما الستراتيجية الثالثة التي اعلن عنها في اجتماع وزراء المال والاقتصاد فهي الستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث والتي تحمل الطابع الاجتماعي والانساني اكثر من الطابع الاقتصادي ومن هنا لابد من الاشارة الى انه يجدر التأكيد على ان تتحول القمم الاقتصادية والقضايا التي تبحثها لترتبط بالجانب الاجتماعي وحاجات الفرد وتطلعاته وان يحقق الاقتصاد الرفاهية والعيش الكريم ويقدم حلولا لمستويات المعيشة المتدنية والفقر وللتخفيف من الفجوة الاقتصادية ما بين الدول ، فقد بات عدد من الدول في العالم العربي يعيش على مساعدات وتبرعات الدول الاخرى وعليه ستبقى تابعة لها ليس في اقتصادياتها بل في قراراتها وسياستها في حين تعيش دول اخرى مثل دول الخليج في بحبوحة من مواردها النفطية واستثماراتها وتجارتها .. فقد عانت الصومال مثلا من قلة الموارد وانخفاض المساعدات او صعوبة الحصول عليها في ظل ازمة مجاعة متفاقمة بسبب استمرار القتال قبل اشهر، وربما ذلك يتطلب زيادة موازنة الجامعة العربية لتؤدي دورها وتواجه التحديات التي تمر بها الشعوب العربية كما اشار اعلان بغداد في الفقرة ٤.يقع على العراق مسؤولية المتابعة كما تقع عليه مسؤولية مواكبة هذه القرارات محليا فمن غير المعقول الحديث عن اتحاد كمركي عربي وقانون التعريفة الكمركية لم ينفذ بعد في العراق بالرغم من تشريعه منذ عام ٢٠١٠ ، ومن غير المعقول الحديث عن سوق عربية مشتركة ومازال قانونا حماية المنتوج الوطني وحماية المستهلك حبرا على ورق ، فإذا لم تتكيف القوانين الوطنية فسيكون العراق اول الخاسرين من تلك الفعاليات الاقتصادية ، كما يجدر بالعراق المسارعة بأطلاق ستراتيجته للشراكة مع القطاع الخاص التي مازال العمل على انجازها جاريا منذ مدة ونحن بأنتظار تحويلها الى مجال التطبيق . وعلى العراق ان يكون مستعدا بملفاته واحتياجاته ومقترحاته والحلول التي يجدها مناسبة في القمة الاقتصادية المقبلة التي ستعقد في الرياض عام ٢٠١٣ .

ان اشارات اعلان بغداد بشأن الاصلاح الاقتصادي جاءت بالتزامن مع الاصلاح في الجانبين السياسي والاجتماعي وهنا يجدر التأكيد على ان التلكؤ والضعف في الاصلاحات الاقتصادية في العراق يكمن في تداعياته السلبية على الفرد والاسرة العراقية مما يعرض المنظومة الاجتماعية الى مزيد من التصدعات وقد رصدت ذاكرة العراق ماحصل بسبب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية وسوء ادارة الازمة في حينها ، لذا فأن هناك حاجة الى ان يُنشيء العراق آلياته الخاصة للنهوض بالاقتصاد بسبب التركيبة المعقدة والازدواجية التي تحيط بهذا الملف ففي الوقت الذي يعد العراق من البلدان الغنية ذات الموارد فهو لايزال يشكو من ضعف مساهمة القطاع الخاص مما جعل الدولة هي اللاعب والمحرك الاساسي للاقتصاد فالدولة هي مصدر فرص العمل والاستثمارات والتجارة وغيرها وبات من الصعب التخلص من العديد من الشركات الخاسرة التي تشكل عبئا كبيرا على الدولة بسبب ماسينتج عن ذلك من ارتفاع البطالة والغضب الشعبي ، ومادام العراق سيقود الاجتماعات والقمم الاقتصادية على مدى عام فلابد ان يكون جاهزا لتقديم المثل والقدوة في ايجاد الحلول لمعضلاته الاقتصادية وان يكون سباقا في الاستجابة لقرارات قمته.

مؤتمر القمة في بغداد

برلماني يقترح مناقلة المشاريع للوزارات بدلاً من العمل بالآجل

□ بغداد /متابعة المدى

اقترح عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية قصي جمعة مناقلة بعض المشاريع المهمة للوزارات بدلاً من العمل بمشاريع الدفع بالآجل، كونها تثقل كاهل الموازنة العامة. وقال جمعة بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن البلد لا يحتاج الى العمل بالآجل، كون الموازنة المالية العامة لكل عام لم تنفذ منها سوى (٦٠٪)، بينما الوزارات لم تصرف سوى (٤٠٪) من تخصيصاتها المالية، ما أدى الى استرجاع (٢٠) مليار دولار الى خزينة الدولة في موازنة العام الماضي. وأضاف جمعة : يجب مناقلة المشاريع المهمة للوزارات وإلغاء المشاريع غير الضرورية ضمن تخيصاتها المالية، بدلاً من تحميل الموازنة أموالا طائلة من خلال الدفع بالآجل، مشيراً الى أن البلد لا يحتاج الى مشاريع تنشئ بطريقة الدفع بالآجل كون موازنته المالية بلغت (١٠٠)مليار دولار، وهذه تعد اكبر موازنة في تاريخ العراق والمنطقة المحيطة به، بل يحتاج الى زيادة التخصيصات المالية للموازنة الاستثمارية، للنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية، فيما كشف عضو اللجنة الاقتصادية النائب عبد العباس شياع عن تشكيل لجنة فرعية تتكون من اللجان النيابية المعنية لدراسة وتفعيل قانون الدفع بالآجل لغرض رفعه الى مجلس النواب للتصويت عليه، مؤكداً ان المشروع لا يثقل من كاهل الدولة كون العراق مقبلا على زيادة إيراداته المالية المتحققة من النفط.

شركة سويدية تبدي رغبتها بالاستثمار في بابل

□ بابل /متابعة المدى

قال نائب محافظ بابل صادق المحنة إن وفداً من شركة مس كروب السويدية زار بابل وأبدى رغبته في الحصول على فرص استثمارية في مشاريع إعادة البنى التحتية في المحافظة، خاصة بمجالات الكهرباء والمجاري والصرف الصحي ومعالجة المياه والنفايات"، مؤكدا أن الشركة تعتزم فتح مكتب إقليمي لها في العراق". واضاف المحنة لـ السومرية نيوز أن الشركة السويدية ستفتتح معرضا في بغداد خلال شهر أيلول المقبل، لعرض آخر التقنيات الحديثة التي تدخل في إعادة اعمار البنى التحتية التي يحتاجها العراق وبمشاركة شركات سويدية مختلفة". وتابع المحنة أن المحافظة تحتاج إلى إعادة البنى التحتية، سيما في مجال الكهرباء والماء ومعالجة النفايات"، معربا عن ترحيب بابل بـ"مشاركة أي شركة تمتلك خبرات في هذه المجالات". وكان السفير السويدي الحالي في العراق قد أكد في زيارة إلى محافظة بابل العام الماضي، انه دعا شركات بلاده للمساهمة في اعمار العراق وتقديم عروضها في الحصول على فرص استثمارية في العراق. يذكر أن الهيئة الوطنية للاستثمار صنفت محافظة بابل ومركزها مدينة الحلة الأولى في مجال الاستثمار في المستوى الإداري والفني.